



تقرير لجنة المراجعة

الى الجمعية العمومية لشركة الشرقية للتنمية

عن العام المالي المنتهى في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والصلاة على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم،،،

السادة المساهمين الكرام في شركة الشرقية للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المقدمة:-

تم إعداد هذا التقرير إعمالاً لأحكام المادتين (١٠١) و (١٠٤) من نظام الشركات التي تنص على أن على لجنة المراجعة إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتنفيذه بفاعلية والإشراف على تطبيق الأنظمة الرقابية المناسبة للإلتزام والحوكمة، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحفي مصالح الملاك والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة. وعليه فإنه يسر لجنة المراجعة في شركة الشرقية للتنمية أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م والمتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وذلك بناءً على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

إخواني المساهمين

إعتمدت جمعيتكم الموقرة في إجتماعها يوم ١٦-٤-١٤٤٢ هـ الموافق ١-١٢-٢٠٢٠ تشكيل لجنة المراجعة وعلى مهامها وضوابط عملها وذلك للفترة من تاريخ إنعقاد الجمعية إلى تاريخ إنهاء دورة مجلس الإدارة الحالي في ١٩-٧-٢٠٢٣ م ، وأعضاؤها كما يلي:

١. المهندس / منصور الغامدي (رئيس اللجنة).

٢. الدكتور / جاسم الرميحي (عضو).

٣. الأستاذ / عبدالكريم الشامخ (عضو).

إجتماعات اللجنة:

وعليه عقدت اللجنة حتى تاريخ هذا التقرير ثلاث إجتماعات تفاصيلهما كالتالي:

أعضاء اللجنة			البند الأساسي	تاريخ الإجتماع	رقم الإجتماع
جاسم الرميحي	عبدالكريم الشامخ	منصور الغامدي			
✓	✓	✓	اختيار رئيس اللجنة والاطلاع على اوضاع الشركة	٢٠٢٠/١٢/٣٠	الأول
✓	✓	✓	القوائم المالية السنوية ٢٠٢٠	٢٠٢١-٠٣-٢١	الثاني
✓	✓	✓	القوائم المالية للربع الأول ٢٠٢١	٢٠٢١-٠٥-٠٥	الثالث



ونظراً لظروف جائحة كورونا تمت المشاركة في الإجتماعات عن بعد من خلال برنامج زووم وقد تمثل نطاق عمل اللجنة خلال الفترة القصيرة السابقة مايلي:

- التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة بناءً على معطيات المراجع الخارجي .
- التأكد من الإلتزام بالأنظمة ذات الصلة بعمل الشركة.
- مناقشة القوائم المالية السنوية لعام ٢٠٢٠م والربع الأول لعام ٢٠٢١م مع المراجع الخارجي وكذلك خطاب الإدارة.

السادة المساهمين:

خلال الفترة القصيرة من تاريخ إعتقاد اللجنة إلى تاريخ هذا التقرير قامت اللجنة بالتالي:

١. مراجعة وإبداء الرأي بشأن القوائم المالية السنوية القوائم المالية السنوية للعام المالي ٢٠٢٠ وذلك بناءً على الإجتماع مع الإدارة المالية والمراجع الخارجي ورفع التوصية لمجلس الادارة باعتمادها.
٢. مراجعة وإبداء الرأي بشأن القوائم المالية للربع الأول من العام المالي ٢٠٢١ وذلك بناءً على الإجتماع مع الإدارة المالية والمراجع الخارجي ورفع التوصية لمجلس الادارة باعتمادها.
٣. دراسة ومراجعة ترشيح مراجع الحسابات الخارجي لعام ٢٠٢١م للشركة، والتي تضمنت إرسال دعوات لمراجعي حسابات خارجيين مرخص لهم بمراجعة حسابات الشركات وضمان استقلاليتهم وكذلك دراسة تحليل العروض المقدمة والتي نتج عنها التوصية بترشيح مراجع خارجي مستقل للشركة لمراجعة للسنة المالية ٢٠٢١م حتى نهاية الربع الأول ٢٠٢٢م للشركة ، وقد تم رفع توصية اللجنة بذلك إلى مجلس الإدارة.

ونظراً لقصر فترة عمل اللجنة ونظراً لمحدودية عدد الإجتماعات (ثلاث إجتماعات فقط) وبناءً على خطاب الإدارة الصادر من المراجع الخارجي إتضح للجنة الضعف الجوهري في مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي بالشركة إضافة إلى ماتم الإشارة إليه في تقرير لجنة المراجعة للعام المالي ٢٠١٩ فإننا نضع بين أيديكم الملاحظات الرئيسية التي من الواجب في رأينا إطلاع المساهمين عليها ونعرضها على محورين رئيسين:

المحور الأول / استثمارية الشركة:

في إعتقادنا أن الشركة تواجه خطر عدم الإستمرار والوفاء بالتزاماتها نظرا لعدم وجود إيرادات تشغيلية مما سيؤثر على امكانية الشركة على الاستثمارية، وتؤكد اللجنة عدم إمكانية الشركة على الإستمرار في حالة عدم توفر أياً من التالي:

- ١ - عدم تمكن الشركة من زيادة رأس مالها، وأن السبيل الآن هو موافقة الجمعية العمومية لرفع رأس مال الشركة بعد الانتهاء من رفع ملف رأس المال من قبل المستشار المالي وموافقة هيئة السوق المالية على ذلك حيث يمكنها من بدء العمل بشكل جيد.
- ٢ - عدم حصول الشركة على صك الأرض الممنوحة أو الحصول على تعويضاً لثمنها حيث تمثل الأراضي النسبة العالية من موجودات الشركة.



المحور الثاني/ نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية ومن أهمها:

١. غياب ادارة المراجعة الداخلية و ادارة المخاطر:

ان دور المراجعة الداخلية الفعالة امر مهم لنجاح تحقيق اهداف اللجنة، حيث يتعذر على الاعضاء جمع المعلومات و التقارير ومراجعتها و فحصها لمعرفة صحتها في الوقت المناسب و ابداء الرأي حيالها. اضافة الى ان وجود ادارة المراجعة الداخلية هو مطلب من متطلبات هيئة سوق المال للشركات المساهمة المدرجة، ونظرا لعدم وجود أنشطة تشغيلية في الفترة الحالية ، فإن هذا الأثر قد يكون محدود حاليا.

٢. الرقابة والضبط الداخلي ونظام الحوكمة للشركة:

- يجب تحديث لائحة صلاحيات الإدارة التنفيذية و السياسات و الإجراءات التشغيلية بالشركة.
- يجب تحديث لائحة الحوكمة للشركة.
- استخدام النقد في دفع المستحقات للموظفين و المصروفات مما يعد مخالفةً لأنظمة الرقابة.
- استخدام الحساب البنكي للرئيس التنفيذي في الإيداع و السحب لدفع المصاريف المستحقة على الشركة نظراً لإغلاق حسابات الشركة البنكية وهذا مخالف لأنظمة الرقابة والضبط الداخلي.
- تحديث برنامج النظام المحاسبي للشركة.

٣. يوجد نقص كبير في الكوادر والكفاءات الادارية:

لا يوجد مدير موارد بشرية او مدير مبيعات و تطوير الاعمال.

٤. الدورة المستندية يتخللها ضعف:

حيث يتم دفع المصاريف بشكل نقدي و غيرها من النقاط التي تحتاج الى معالجة.

٥. عدم كفاية غطاء التأمين و انتهاء عقود التأمين

٦. الموازنات تقديرية:

و هي من أهم أدوات التخطيط و الرقابة و التي تساعد في قياس و متابعة الأداء مما قد يعيق الادارة على تطوير خططها و استراتيجيتها و هذا ممكن أن يسبب في خسارة بعض الأعمال و انفاق الشركة في غير أماكنها المناسبة.

٧. العجز في رأس المال العامل يؤدي الى ضعف السيولة لدى الشركة مما يثير شكا جوهريا حول قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها و قدرتها على

الاستمرار، و هنا توصي اللجنة بضرورة العمل و البحث على مصادر بديلة اخرى من توفير سيولة للحصول على الإيرادات لضمان التخلص من هذا العجز و الخسائر من خلال خطة و استراتيجية عمل موثقة و معتمدة و قابلة للتطبيق على المدى القصير و البعيد.

٨. تحديث النظام الأساسي للشركة:

يعتبر النظام الأساسي للشركة أحد الأبعاد الرئيسية في منظومة الحوكمة و قد لا حظت اللجنة أن النظام الأساسي للشركة و الصادر في ٢٧ شعبان ١٤٣٨ هـ أعطى صلاحيات واسعة لرئيس المجلس أو نائبه تكافئ صلاحيات مجلس الإدارة بشكله الكامل و هذا مدعاة أن يتخذ رئيس المجلس أو نائبه بشكل إنفرادي قرارات قد تضر بمصالح الشركة. وعليه فإن اللجنة توصي بتحديث النظام الأساسي للشركة بحيث يعكس التفرقة بين صلاحيات مجلس الإدارة و صلاحيات رئيس مجلس إدارته أو نائبه.



إخواني المساهمين:

بناءً على ماتقدم فإن لجنة المراجعة توصي بأخذ الملاحظات أعلاه والعمل على تنفيذها بما يخدم مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة على المدى القصير والبعيد بالإضافة الى العمل بما ورد في خطاب الملاحظات الوارد من المراجع الخارجي الخاص بالسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ونظرا الى لفت انتباه المراجع الخارجي لوجود عدم تأكيد جوهري والشك الكبير على قدرة الشركة على البقاء مستمره وتوفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقاتها مع توقف النشاط الرئيسي للشركة وعدم تحقق اية مبيعات خلال العام وحجم الخسائر المعلنه خلال العام ٢٠٢٠.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

أخوكم

منصور بن عبدالخالق الغامدي

رئيس لجنة المراجعة

شركة الشرقية للتنمية

الخميس ٣ يونيو ٢٠٢١

تمت موافقة أعضاء لجنة المراجعة على هذا التقرير بالتمرير في تاريخ ٠٣ يونيو ٢٠٢١م والرفع بالتقرير للمجلس للاطلاع والتوجيه.